معوقات تطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية بجمهورية مصر العربية

أ.د/ أحمد السيد محمود متولي

أ.د/ عز الدين محمد احمد

الباحث/ ماجد جمال محمد على

المقدمة ومشكلة البحث :

يذكر " كمال الدين درويش ، إسماعيل حامد " (٢٠٠٣) أن الإدارة أصبحت فى هذا العصر من ركائز التقدم فما من اكتشاف أو تغيير أو انجاز إلا بالتحليل لأسبابه نجد أن الإدارة تدفعه وتقف خلف وجوده حيث أن أي محاولة لإحداث التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية قد يحتاج إلى رؤوس أموال ويحتاج إلى تجهيزات وطرق تكنولوجيا متطورة تستخدم أساليب علمية فى التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة ويرفع الكفاءة الإنتاجية إلى حدودها القصوى (درويش ، حامد ، ٢٠٠٣ : ٥) .

ويري " كمال الدين درويش ، محمد حسانين " (٢٠٠٤) أنه من خلال ذلك فقد تغيرت أساليب الإدارة الرياضية وتطورت بشكل لافت للنظر سريع فى الحقبة الأخيرة من القرن الماضي وأصبح الأمر يشير بوضوح إلى أن هناك متجهات وأساليب إدارية مستحدثة سوف تسود فى الحقبات القادمة وأن التطور التكنولوجي سوف يجعل من إدارة الرياضة أمرا من الأمور شديدة التعقيد (درويش ، حسانين ، ٢٠٠٤ : ٣) .

ويذكر " محمد مغاوري " (٢٠٠٧) أن السنوات القادمة تشهد تزايد الاهتمام بعلاقة الرياضة بالسياسات التشريعية واللوائح الرياضية وذلك لان القانون مرتبط بكل مجال سواء مجالات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو إنسانية وقد يظهر البعض أن القوانين والتشريعات غير مناسبة للمجال الرياضي وذلك في إطار قوانين بعض الألعاب الرياضية مثل كرة القدم ، اليد ، السلة (مغاوري ، ٢٠٠٧ : ٤٤) .

وفي ضوء ذلك سعت وزارة الشباب والرياضة إلى إصدار لائحة منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية بالقرار الوزاري رقم ١١٢٤ لسنة ٢٠١٧ والمعدل بقرار رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٨ ، وشملت في بنودها علي ١٤ مادة ، حيث تتخذ الخدمات الرياضية مجالات متعددة منها إنشاء الأندية الخاصة وإنشاء وإدارة الملاعب الرياضية والأندية الصحية والأكاديميات ، بحيث تتخذ الشركات التي تنشأ لمزاولة أعمال الخدمات الرياضية شكل من أشكال شركات المساهمة(وزارة الشباب والرياضة ، ٢٠١٨ : ١) .

ويذكر " سعد شلبي " (٢٠٠٥) أنه قد تعددت مجالات الاستثمار المختلفة في جمهورية مصر العربية وهذه المجالات تكون لها محددات خاصة تعمل على تنظيمها بصورة سليمة وقانونية وهذه المحددات هى التى تعطيها القوة الدافعة للاستمرار فى هذه المجالات من أجل استقرار عملية التنمية ، ولما كان هدف الدولة من فتح مجال الاستثمار أمام المستثمرين هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار السياسة العامة للدولة وفى حدود خطتها القومية لهذا كان على الدولة وضع تشريع يحدد هذه المجالات ولهذا لم يترك القانون المصري المجال مفتوحا أمام المستثمرين فى أي نشاط كان وإنما قصد أن يقتصر النشاط على المشروعات التي تخدم التنمية والتي تتطلب خبرات عالية في مجالات تتصف بالتطور الحديث السريع (شلبي ، ٢٠٠٥ : ١٥) .

ويذكر " حسن الشافعي " (٢٠٠٦) أن الاستثمار في المجال الرياضي يهدف لزيادة رأس المال للمؤسسات الرياضية عن طريق توظيف رأس المال من خلال المؤسسات الرياضية عن طريق الأنشطة الرياضية المختلفة مما يتيح تبادل المنفعة بين المستثمرين لاستثمار أموالهم وبين المؤسسات الرياضية المختلفة لاستثمار إمكاناتهم المادية والبشرية اللازمة للأنشطة الرياضية (اللاعب – الإداري – الجمهور) (الشافعي ، ٢٠٠٦ : ٢١) .

ومما سبق يتضح أهمية الاستثمار ودوره الهام والحيوي في تطور المجتمعات والبلدان ، فهو من أهم العمليات الاقتصادية ذات النفع الكبير والمردود الإيجابي نحو بناء إستراتيجية اقتصادية مستقبلية ترتكز عليها الأجيال ، ومن هذا المنطلق يجب العمل بكل جهد في استقطاب كل الاستثمارات والمستثمرين وفي مختلف القطاعات ولاسيما الاستثمار الرياضي .

ونظراً لأهمية الاستثمار أخذت معظم دول العالم تركز الجهود عليها حيث أصبحت تشجع إقامة المشروعات الاستثمارية وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة ، ويأتي الاهتمام المتزايد بتلك المشروعات لأنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية .

ولهذا فقد صدر قانون الرياضة رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧م وتضمن الباب الثامن منه الاستثمار في المجال الرياضي وفي ضوء ذلك سعت وزارة الشباب والرياضة إلى إصدار لائحة منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية بالقرار الوزاري رقم ١١٢٤ لسنة ٢٠١٧ ثم تم تعديلها بقرار رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٨م ، وشملت في بنودها على ١٤ مادة ، حيث تتخذ الخدمات الرياضية مجالات متعددة منها إنشاء الأندية الخاصة وإنشاء وإدارة الملاعب الرياضية والأندية الصحية والأكاديميات ، بحيث تتخذ الشركات التي تنشأ لمزاولة أعمال الخدمات الرياضية شكل من أشكال الشركات المساهمة .

وبالرغم من هذا السعي المتواصل لوزارة الشباب والرياضة ووضعها لتلك اللائحة إلا أن هناك العديد من أوجه القصور والعقبات التى حالت دون تطبيق اللائحة بالشكل المطلوب حيث ظهر عند

التطبيق العديد من المعوقات والتي أدت إلي عزوف المستثمرون عن توفيق أوضاع شركاتهم لعدم وجود ضمانات وحوافز تجذبهم لتوفيق الأوضاع وكذلك عدم وجود شكل إداري وتنظيمي لآلية العمل في هذا الملف أدي أيضاً إلي عدم تحقيق الأهداف المرجوة منه ، ويظهر هذا العزوف من خلال عدم وجود إقبال من قبل المستثمرين علي إنشاء شركاتهم وفقا لهذه اللائحة ، ومنذ إقرار تلك اللائحة لم يتقدم المستثمرين لإشهار شركاتهم إلا نسبة قليلة جدا مما يشير إلى عدم قدرة هذه اللائحة علي تحقيق تطلعات المستثمرين في المجال الرياضي ، الأمر الذي من خلاله يجب تعديل في بنود تلك اللائحة مما يتوافق علي طبيعة السوق الرياضي المصري ويعد جذباً حقيقياً للمستثمرين لإنشاء شركاتهم الرياضية ، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه نتائج دراسة " شريف السيد يوسف " (٢٠٢٠) (٦) حيث أشارت نتائجها إلى ضعف مساهمة لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية في تحقيق الدولة لرؤيتها الاقتصادية .

ومن خلال اطلاع الباحثون على البحوث والدراسات التى أجريت فى هذا المجال وجد الباحثون أن الاهتمام بدراسة المعوقات التي تواجه تطبيق تلك اللائحة لم يحظي بالقدر الكافي من الدراسة ، ومن ثم استثار دافعية الباحثون للتعرف علي معوقات تطبيق هذا اللائحة وذلك من خلال تقييم دور اللائحة الحالية والتعرف علي العقبات التى تواجه المستثمرين .

هدف البحث :

يهدف البحث إلي التعرف على معوقات تطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية بجمهورية مصر العربية الصادرة بالقرار رقم ١١٢٤ لسنة ٢٠١٧ والمعدلة بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٨ .

تساؤل البحث :

- ما هى معوقات تطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية بجمهورية مصر العربية الصادرة بالقرار رقم ١١٢٤ لسنة ٢٠١٧ والمعدلة بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٨ .

الدراسات السابقة :

١. دراسة " شريف السيد يوسف " (٢٠٢٠) (٦) بعنوان " تقويم لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية رقم ١١٢٤ لسنة ٢٠١٧م والمعدلة بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٨م في ضوء رؤية الدولة الاقتصادية " ، استهدفت الدراسة تقويم لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١١٢٤ لسنة ٢٠١٨م والمعدلة بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٨م من خلال التحليل الناقد لتحديد (الثغرات " المواد التى تحتاج إلى تعديل " الموجودة

باللائحة / المشروعية القانونية للضوابط المرتبطة بالثغرات التى تواجهها / مدي مساهمة اللائحة في تحقيق الدولة لرؤيتها الاقتصادية) ، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي ، وتمثل مجتمع البحث في مجتمع وثائقي (لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١١٢٤ لسنة ٢٠١٧م والمعدلة بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٨م / قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م / قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧م) ومجتمع بشري (الأكاديميين في الإدارة الرياضية / مستشارين ورؤساء محاكم / القائمين علي تنفيذ اللائحة / القائمين علي إدارة شركات الرياضية) ، وتمثلت عينة البحث في عينة وثائقية وهو نص اللائحة في نصوص قانون الرياضة والاستثمار ، وعينة بشرية بلغ عددها (٢٦) فرد موزعين إلى (١٥ ، ٥ ، ٣ ، ٣) وفقاً للترتيب السابق لمجتمع البحث البشري ، واستخدم الباحثون التحليل الناقد واستمارتي استبيان كأدوات لجمع البيانات ، وكانت أهم النتائج ضعف مساهمة لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية في تحقيق الدولة لرؤيتها الاقتصادية .

إجراءات البحث :

منهج البحث :

استخدم الباحثون المنهج الوصفى (أسلوب الدراسات المسحية والتحليلية) بخطواته وإجراءاته وذلك لمناسبته لتحقيق أهداف البحث .

مجتمع وعينة البحث :

يتمثل مجتمع البحث في جميع أعضاء مكتب ترخيص شركات الخدمات الرياضية التابع لوزارة الشباب والرياضة وكذلك العاملين بالإدارة المركزية للاستثمارات الرياضية بالوزارة وكذلك أعضاء مجالس إدارات شركات الخدمات الرياضية والبالغ عددهم (١٠٤) شركة تم ترخيصها مستوفية للشروط ، وتم اختيار العينة بشكل عشوائي حيث بلغ قوامها (١٣٨) فرداً ، كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول (١)

توصيف مجتمع وعينة البحث

م	طبقات المجتمع	مجتمع البحث	عينة البحث
١	أعضاء مكتب ترخيص شركات الخدمات الرياضية	١٠	٤
٢	العاملين بالإدارة المركزية للاستثمارات الرياضية بالوزارة	٦٧	٣٢
٣	أعضاء مجالس إدارات شركات الخدمات الرياضية	٣٥٤	١٠٢
	الإجمالي	٤٣١	١٣٨

أدوات جمع البيانات :

أولاً : المقابلة الشخصية :

قام الباحثون بإجراء مقابلات شخصية مع عدد من أعضاء مكتب ترخيص شركات الخدمات الرياضية وأعضاء مجالس إدارات شركات الخدمات الرياضية وبعض الخبراء في التسويق والخصخصة في المجال الرياضي والبالغ قوامهم (١٠) أفراد ، وذلك للتعرف على واقع تطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية وأثرها علي تطوير المنظومة الاستثمارية بجمهورية مصر العربية والمشكلات التي تواجهها ومقترحات تطويرها ، وذلك من خلال استمارة المقابلة الشخصية المقننة ، وكانت من أهم نتائجها :

. بالنسبة لمزايا لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية : أن هناك العديد من المزايا التي تميز تلك اللائحة والتي من أهمها تقنين وضع تلك الشركات ووضع البنود التعاقدية وطبيعة العلاقة بين تلك الشركات والوزارة وكذلك تحديد الخطوات الإجرائية والتنظيمية لطبيعة عملها وحدودها .

ـ بالنسبة لتفعيل تطبيق اللائحة : تبين تفعيل تلك اللائحة من خلال منح تلك الشركات الصلاحية للعمل وأن وجد العديد من المشكلات في التطبيق العملي البناء لتلك اللائحة وعدم وجود تطور في تلك اللائحة من خلال وجود مرونة في التعامل مع الواقع العملي الفعلي وتعديل أو إضافة بنود تخدم كل من الشركة والوزارة .

ـ بالنسبة لأثر تطبيق اللائحة علي الهيئات والشركات الرياضية : بالرغم من وجود قواعد منصوصة في تلك اللائحة وكذلك كونها تحدد الإجراءات التنظيمية والقانونية لطبيعة العلاقة بين الشركات والوزارة إلا أن الأثر المرغوب منها لم يصل إلى الحد المقبول والمتميز نظرا لوجود بعض جوانب القصور وعدم توافر شرط الفاعلية والمراقبة بالشكل الجيد مما يشير إلى ضرورة إجراء تعديلات في تلك اللائحة من جانب الوزارة ومحاولة ووضع إدارة مختصة بمفردها لتلك اللائحة وقيامها بتفعيلها بالشكل الأمثل علي كافة أوجه التعاملات الرياضية .

ـ بالنسبة للمشكلات التي تواجه تطبيق اللائحة : هناك العديد من أوجه المشكلات التي تعترض اللائحة من قبل كل من الوزارة والشركات ، وقد قام الباحث بتصنيفها وبلورتها من خلال الاستمارة الخاصة بالمعوقات التي تحول دون تفعيل تلك اللائحة .

. بالنسبة للمقترحات الخاصة بتطوير اللائحة : تتمثل أهم المقترحات في ضرورة تعديل اللائحة الحالية لتواكب السوق الرياضي المصري وكذلك ضرورة وضع إدارة مركزية وأخري مختصة لتسهيل إجراءات الإشهار في كافة أنحاء جمهورية مصر العربية والتسهيل علي تلك الشركات لإجراء عملية الترخيص .

ثانياً : استبيان معوقات تطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية بجمهورية مصر العربية :

وهي استمارة من إعداد الباحثون واتبعوا فى إعدادها الخطوات التالية :

١ . القراءة والإطلاع :

قام الباحثون بالإطلاع على العديد من الدراسات والمراجع التى تناولت موضوع الاستثمار ولائحة شركات الخدمات الرياضية ، ومن ثم تمكن من التعرف علي أهم المحاور التي يمكن أن تبني عليها استمارة الاستبيان .

٢ . تحديد هدف الاستبيان :

تم تحديد هدف الاستبيان وقد تمثل فى التعرف على المعوقات التي تواجه تطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية بجمهورية مصر العربية .

٣ . تحديد محاور الاستبيان :

من خلال إطلاع الباحثون على الدراسات والبحوث السابقة ، قام الباحثون بتحديد مجموعة من المحاور ، وقد تمثلت محاور الاستبيان الأتية :

- المحور الأول (المعوقات الإدارية) .
- المحور الثاني (المعوقات البشرية) .
- المحور الرابع (المعوقات المالية) .
- المحور الخامس (المعوقات التكنولجية).

وقام الباحثون بعرضها على مجموعة من الخبراء فى مجال الإدارة الرياضية قوامها (٧) خبراء بحيث لا تقل مدة خبرتهم عن (١٠) سنوات وذلك لإبداء الرأي فى مناسبتها ، وتم اختيار المحاور التى حصلت على نسبة ٧٠% فأكثر من مجموعة أراء الخبراء ، والجدول (٢) يوضح ذلك .

جدول (٢)

أراء السادة الخبراء حول مدي مناسبة محاور استبيان معوقات تطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية بجمهورية مصر العربية (ن = ٧)

المحور	التكرار	النسبة المئوية	الأهمية النسبية
المعوقات الإدارية	٧	%١٠٠	%٤٤
المعوقات البشرية	٧	%١٠٠	%٢٥
المعوقات المالية	٦	%٨٦	%٣١
المعوقات التكنولوجية	٤	%٥٧	-

يتضح من جدول (٢) :

. تراوحت النسبة المئوية لأراء الخبراء حول مدي مناسبة محاور الاستبيان ما بين (٥٧% : ١٠٠%) ، وبناءاً على أراء السادة الخبراء تم الموافقة على جميع محاور الاستبيان ، فيما عدا محور (المعوقات التكنولوجية) لحصوله علي نسبة أقل من (٧٠) من آراء السادة الخبراء .

٤ . صياغة عبارات الاستبيان :

قام الباحثون بوضع مجموعة من العبارات لكل محور من محاور الاستبيان النهائية ، وقد بلغ عدد العبارات (٣٢) عبارة موزعة على المحاور كالتالي :

١. المعوقات الإدارية . وعدد عباراته (١٤) عبارة .
٢. المعوقات البشرية . وعدد عباراته (٨) عبارات .
٣. المعوقات المالية . وعدد عباراته (١٠) عبارات .

٥ . الصورة المبدئية للاستبيان :

قام الباحثون بعرض تلك العبارات على مجموعة من الخبراء فى مجال الإدارة الرياضية قوامها (٧) خبراء بحيث لا تقل مدة خبرتهم فى المجال عن (١٠) سنوات وذلك لإبداء الرأي فى مدي مناسبة العبارات لمحاور البحث ، ويوضح جدول (٣) ذلك .

جدول (٣)

عدد العبارات التى تم حذفها من الصورة المبدئية لاستبيان معوقات تطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية

المحاور	عدد العبارات فى الصورة المبدئية	عدد العبارات المحذوفة	أرقام العبارات المحذوفة	عدد العبارات النهائية
المعوقات الإدارية .	١٤	١	٨	١٣
المعوقات البشرية .	٨	١	١٥	٧
المعوقات المالية .	١٠	١	٢٤	٩
الإجمالي	٣٢	٣		٢٩

يتضح من جدول (٣) :

. تم حذف العبارات التى حصلت على نسبة أقل من ٧٠% من اتفاق الخبراء وقد بلغت عدد العبارات المحذوفة (٣) عبارات ، لتصبح الصورة النهائية مكونة من (٣٢) عبارة .

٦ . تصحيح الاستبيان :

لتصحيح الاستبيان قام الباحثون بوضع ميزان تقديري ثلاثي ، وقد تم تصحيح كالتالي : موافق (٣) ثلاثة درجات ، إلى حد ما (٢) درجتان ، غير موافق (١) درجة واحدة .

المعاملات العلمية للاستبيان :

قام الباحثون بحساب المعاملات العلمية للاستبيان على النحو التالي :

أ . الصدق :

لحساب صدق الاستبيان استخدم الباحثون الطرق التالية :

(١) صدق المحكمين :

قام الباحثون بعرض الاستبيان فى صورته المبدئية على مجموعة من الخبراء فى مجال الإدارة الرياضية قوامها (٧) خبراء وذلك لإبداء الرأى فى ملاءمة الاستبيان فيما وضع من اجله سواء من حيث المحاور والعبارات الخاصة بكل محور ومدى مناسبة تلك العبارات للمحور الذى تمثله ، وقد تراوحت النسبة المئوية لأراء الخبراء حول عبارات الاستبيان ما بين (٤٣% : ١٠٠%) ، وبذلك تم حذف عدد (٣) عبارات ، لتصبح الصورة النهائية مكونة من (٢٩) عبارة .

(٢) صدق الاتساق الداخلي :

لحساب صدق الاتساق الداخلي للاستبيان قام الباحث بتطبيقه على عينة قوامها (٢٠) فرداً من مجتمع البحث ومن غير العينة الأصلية للبحث ، وقد تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبيان والدرجة الكلية للمحور الذي تنمي إليه ما بين (٠.٥٧ : ٠.٨٩) ، كما تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبيان والدرجة الكلية له ما بين (٠.٥١ : ٠.٧٧) ، كما تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان ما بين (٠.٨٧ : ٠.٩٢) وهى معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يدل على أن الاستبيان على درجة مقبولة من الصدق .

ب . الثبات :

لحساب ثبات الاستبيان استخدم الباحثون معامل ألفا لكرونباخ وذلك بتطبيقها على عينة قوامها (٢٠) فرداً من مجتمع البحث ومن خارج العينة الأصلية ، وقد تراوحت معاملات ألفا لمحاور الاستبيان ما بين (٠.٨٤ : ٠.٩٢) ، كما بلغ معامل الفا للاستبيان ككل (٠.٩٥) وهى معاملات ارتباط دالة إحصائيا مما يشير إلى ثبات الاستبيان .

الأسلوب الإحصائي المستخدم :

. النسبة المئوية . . معامل الارتباط . . معامل الفا لكرونباخ .
. الميزان التقديري . . الدرجة المقدرة . . النسبة المئوية .
. اختبار مربع كا .

وقد ارتضي الباحثون مستوى دلالة عند مستوى (٠.٠٥) ، كما استخدم الباحثون برنامج Spss لحساب بعض المعاملات الإحصائية .

عرض النتائج ومناقشتها وتفسيرها :

جدول (٩)

الدرجة المقدرة والنسبة المئوية ومربع كا والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات

(المحور الأول : المعوقات الإدارية) (ن = ١٣٨)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	النسبة المئوية%	قيمة كا^{2}
		موافق	إلي حد ما	غير موافق			
٠١	عدم وجود إدارة متخصصة بالوزارة يؤدي إلى صعوبة اختيار المستثمر المناسب .	78	45	15	339	%81.88	43.17
٠٢	عدم وجود خطط استثمارية توضح للمستثمرين المشروعات التى يمكن تنفيذها .	103	35	-	379	%91.55	119.26
٠٣	تصدي الجهة الإدارية المختصة لاستغلال بعض المساحات في مشروعات غير رياضية .	106	32	-	382	%92.27	128.52
٠٤	عدم التقويم السنوي لجدوي مشروعات اللائحة مع القطاع الخاص من الناحية الاستثمارية .	125	13	-	401	%96.86	205.35
٠٥	عدم الوقوف على السلبيات الخاصة بالمشروعات الاستثمارية المنفذة طبقا للائحة ومحاولة تفاديها وعلاجها .	106	31	1	381	%92.03	127.17
٠٦	ضعف الدراسات الخاصة بالسوق المستهدف والأساليب التسويقية المتبعة معه .	94	41	3	367	%88.65	90.83
٠٧	عدم إمكانية وضع تشريعات لمواجهة الاحتكار .	94	40	4	366	%88.41	89.22

تابع جدول (٩)

الدرجة المقدرة والنسبة المئوية ومربع كا والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات

(المحور الأول : المعوقات الإدارية) **(ن = ١٣٨)**

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	النسبة المئوية%	قيمة كا٢
		موافق	إلي حد ما	غير موافق			
٠٨	عدم الاعتماد علي الأساليب الاستثمارية التي تتفق مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي والتشريعي للمؤسسات الرياضية .	70	56	12	334	%80.68	39.83
٠٩	الرقابة المبالغ فيها من قبل الجهات الإدارية والرقابية علي المؤسسات الرياضية في إتمام المشروعات الاستثمارية .	75	51	12	339	%81.88	43.96
٠١٠	عدم دخول الثقافة الاقتصادية بالشكل المطلوب في الأوساط الرياضية .	118	15	5	389	%93.96	170.13
٠١١	عدم القدرة علي التعرف علي المخاطر التي يمكنها أن تحول دون الاستمرار في المشروعات الاستثمارية .	89	49	.	365	%88.16	86.39
٠١٢	عدم القدرة علي انتهاج الأسلوب المخطط والمدروس لتنفيذ اللائحة .	102	36	.	378	%91.30	116.35
٠١٣	عدم وضوح أهداف اللائحة أمام صناع القرار في عملية التنبؤ المستقبلي .	91	42	5	362	%87.44	80.91
	الدرجة الكلية للمحور				4782	88.85	

قيمة (كا) عند مستوي دلالة (٠.٠٥) = ٥.٩٩

يتضح من جدول (٩) ما يلي :
ـ تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث في عبارات المحور الأول : المعوقات الإدارية ما بين (٨٠.٦٨% : ٩٦.٨٦%) ، كما جاءت النسبة المئوية للمحور ككل (٨٨.٨٥%) .
ـ توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث حول جميع عبارات المحور الأول : المعوقات الإدارية وفي اتجاه الموافقة .

ويرجع الباحثون تلك النتيجة إلى أن هنالك العديد من المعوقات الإدارية التي تحول دون قدرة اللائحة علي القيام بدورها في الارتقاء بالمنظومة الاستثمارية والتي من أهمها عدم التقويم السنوي لجدوي مشروعات اللائحة مع القطاع الخاص من الناحية الاستثمارية وعدم دخول الثقافة الاقتصادية بالشكل المطلوب في الأوساط الرياضية وعدم الوقوف على السلبيات الخاصة بالمشروعات الاستثمارية المنفذة طبقا للائحة ومحاولة تفاديها وعلاجها وعدم القدرة علي انتهاج الأسلوب المخطط والمدروس لتنفيذ اللائحة وعدم وجود خطط استثمارية توضح للمستثمرين المشروعات التى يمكن تنفيذها وتصدي الجهة الإدارية المختصة لاستغلال بعض المساحات في مشروعات غير رياضية وكذلك عدم القدرة علي التعرف علي المخاطر التي يمكنها أن تحول دون الاستمرار في المشروعات الاستثمارية وعدم وضوح أهداف اللائحة أمام صناع القرار في عملية التنبؤ المستقبلي والعديد من المعوقات التي تحول دون تطوير اللائحة ومنظومة الاستثمار ككل .

وهذا ما أكدته دراسة " شريف السيد يوسف " (٢٠٢٠) والتي أشارت نتائجها إلى أن ضعف مساهمة لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية في تحقيق الدولة لرؤيتها الاقتصادية .

جدول (١٠)

الدرجة المقدرة والنسبة المئوية ومربع كا والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات

(المحور الثاني : المعوقات البشرية) **(ن = ١٣٨)**

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	النسبة المئوية%	قيمة كا٢
		موافق	إلي حد ما	غير موافق			
١٤.	قلة المتخصصين في المجال الرياضي لتطبيق الفكر الاستثماري وتحديد آليات الشراكة مع القطاع الخاص .	102	36	-	378	%91.30	116.35
١٥.	عدم تأهيل القوي البشرية داخل الوزارة حول اللائحة .	85	53	-	361	%87.20	80.13
١٦.	عدم وجود متخصصين لدراسة المخاطر المتوقعة ووضع الحلول لها .	105	33	-	381	%92.03	125.35
١٧.	عدم وجود قيادات له خبرة ودراية عن إدارة المشروعات الاستثمارية في ضوء المفاهيم الاقتصادية الحديثة .	111	27	-	387	%93.48	145.70
١٨.	ضعف التأهيل العلمي للقيادات داخل الوزارة وبالتالي عدم المقدرة علي مسايرة التقدم العملي في مجال الاستثمارات الرياضية .	104	34	-	380	%91.79	122.26
١٩.	ضعف المؤسسات التدريبية المنوط به تدريب العاملين والقيادات عن مفاهيم الاستثمار وعدم قدرتها علي وضع المادة العلمية المناسبة .	85	53	-	361	%87.20	80.13
٢٠.	عدم قدرة القيادات والعاملين علي الاطلاع علي كل ما هو جديد من خلال تجارب الدول الناجحة في مجال الاستثمار .	108	30	-	384	%92.75	135.13
	الدرجة الكلية للمحور				2632	%90.82	

قيمة (كا) عند مستوي دلالة (٠.٠٥) = ٥.٩٩

يتضح من جدول (١٠) ما يلي :

ـ تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث في عبارات المحور الثاني : المعوقات البشرية ما بين (٨٧.٢٠% : ٩٣.٤٨%) ، كما جاءت النسبة المئوية للمحور ككل (٩٠.٨٢%) .

ـ توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث حول جميع عبارات المحور الثاني : المعوقات البشرية وفي اتجاه الموافقة .

ويرجع الباحثون تلك النتيجة إلى أن هنالك العديد من المعوقات البشرية التي تحول دون قدرة اللائحة علي القيام بدورها في الارتقاء بالمنظومة الاستثمارية والتي من أهمها عدم وجود قيادات له خبرة ودراية عن إدارة المشروعات الاستثمارية في ضوء المفاهيم الاقتصادية الحديثة وعدم قدرة القيادات والعاملين علي الاطلاع علي كل ما هو جديد من خلال تجارب الدول الناجحة في مجال الاستثمار وعدم وجود متخصصين لدراسة المخاطر المتوقعة ووضع الحلول لها وضعف التأهيل العلمي للقيادات داخل الوزارة وبالتالي عدم المقدرة علي مسايرة التقدم العملي في مجال الاستثمارات الرياضية وقلة المتخصصين في المجال الرياضي لتطبيق الفكر الاستثماري وتحديد آليات الشراكة مع القطاع الخاص وكذلك عدم تأهيل القوي البشرية داخل الوزارة حول اللائحة وضعف المؤسسات التدريبية المنوط به تدريب العاملين والقيادات عن مفاهيم الاستثمار وعدم قدرتها علي وضع المادة العلمية المناسبة .

جدول (١١)

الدرجة المقدرة والنسبة المئوية ومربع كا والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات

(المحور الثالث : المعوقات المالية) (ن = ١٣٨)

م	العبارات	الاستجابة			الدرجة المقدرة	النسبة المئوية%	قيمة كا^2
		موافق	إلي حد ما	غير موافق			
.٢١	عدم وجود مخصصات مالية لتأهيل الكوادر الرياضية حول كيفية تطبيق أساليب الاستثمار .	109	27	2	383	%92.51	136.22
.٢٢	عدم وجود رؤوس الأموال المالية والحاجة لفتح المجال للاستثمارات الأجنبية التي قد تؤثر علي استقلالية الدولة ومنشئاتها.	98	40	.	374	%90.34	105.57
.٢٣	تذبذب السوق المحلية والخوف من الارتفاع غير المتوقع في أسعار السوق.	111	27	.	387	%93.48	145.70
.٢٤	عدم الإلمام الكامل بكيفية القيام بدراسات الجدوي في المشروعات الاستثمارية .	109	28	1	384	%92.75	137.35
.٢٥	عدم الدراسة السوقية للمشروعات التي تمت من قبل جهات أخري في المجالات المطروحة من أجل التعرف علي خصائص السوق المستهدف .	97	41	.	373	%90.10	103.09
.٢٦	عدم التعاقد من قبل المؤسسات الرياضية مع مؤسسات استثمارية متخصصة للإعداد المتكامل للمشروعات من الوجه الاقتصادية.	96	42	.	372	%89.86	100.70
.٢٧	عدم وجود سوق كفء لرأس المال .	82	47	9	349	%84.30	57.96
.٢٨	عدم الثقة في البيئة الاقتصادية في ضوء التقلبات السياسية والتذبذب في سوق المال .	77	61	.	353	%85.27	71.78
.٢٩	صعوبة تقييم قيمة الأصول المطروحة للاستثمار .	80	53	5	351	%84.78	62.74
	الدرجة الكلية للمحور				3326	89.27	

قيمة (كا) عند مستوي دلالة (٠.٠٥) = ٥.٩٩

يتضح من جدول (١١) ما يلي :

ـ تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث في عبارات المحور الثالث : المعوقات المالية ما بين (٨٤.٣٠% : ٩٣.٤٨%) ، كما جاءت النسبة المئوية للمحور ككل (٨٩.٢٧%) .

. توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث حول جميع عبارات المحور الثالث : المعوقات المالية وفي اتجاه الموافقة .

ويرجع الباحثون تلك النتيجة إلى أن هنالك العديد من المعوقات المالية التي تحول دون قدرة اللائحة علي القيام بدورها في الارتقاء بالمنظومة الاستثمارية والتي من أهمها تذبذب السوق المحلية والخوف من الارتفاع غير المتوقع في أسعار السوق وعدم الإلمام الكامل بكيفية القيام بدراسات الجدوي في المشروعات الاستثمارية وعدم وجود مخصصات مالية لتأهيل الكوادر الرياضية حول كيفية تطبيق أساليب الاستثمار وعدم وجود رؤوس الأموال المالية والحاجة لفتح المجال للاستثمارات الأجنبية التي قد تؤثر علي استقلالية الدولة ومنشئاتها وعدم الدراسة السوقية للمشروعات التي تمت من قبل جهات أخري في المجالات المطروحة من أجل التعرف علي خصائص السوق المستهدف وعدم التعاقد من قبل المؤسسات الرياضية مع مؤسسات استثمارية متخصصة للإعداد المتكامل للمشروعات من الوجه الاقتصادية وعدم الثقة في البيئة الاقتصادية في ضوء التقلبات السياسية والتذبذب في سوق المال وصعوبة تقييم قيمة الأصول المطروحة للاستثمار وعدم وجود سوق كفء لرأس المال والتي تعمل علي ضعف العملية الاستثمارية داخل المجال الرياضي .

الاستخلاصات :

١. وجود العديد من المعوقات الإدارية التي تواجه تطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية وانعكاساتها علي المنظومة الاستثمارية بجمهورية مصر العربية والتي من أهمها :

. عدم التقويم السنوي لجدوي مشروعات اللائحة مع القطاع الخاص من الناحية الاستثمارية .

. عدم دخول الثقافة الاقتصادية بالشكل المطلوب في الأوساط الرياضية .

. تصدي الجهة الإدارية المختصة لاستغلال بعض المساحات في مشروعات غير رياضية .

٢. وجود العديد من المعوقات البشرية التي تواجه تطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية وانعكاساتها علي المنظومة الاستثمارية بجمهورية مصر العربية والتي من أهمها :

ـ عدم وجود قيادات له خبرة ودراية عن إدارة المشروعات الاستثمارية في ضوء المفاهيم الاقتصادية الحديثة .

. عدم قدرة القيادات والعاملين علي الاطلاع علي كل ما هو جديد من خلال تجارب الدول الناجحة في مجال الاستثمار .

. عدم وجود متخصصين لدراسة المخاطر المتوقعة ووضع الحلول لها .

٣. وجود العديد من المعوقات المالية التي تواجه تطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية وانعكاساتها علي المنظومة الاستثمارية بجمهورية مصر العربية والتي من أهمها :

. تذبذب السوق المحلية والخوف من الارتفاع غير المتوقع في أسعار السوق .

. عدم الإلمام الكامل بكيفية القيام بدراسات الجدوي في المشروعات الاستثمارية .

. عدم وجود مخصصات مالية لتأهيل الكوادر الرياضية حول كيفية تطبيق أساليب الاستثمار .

التوصيات :

١. دعوة وزارة الشباب والرياضة والمسئولين عن الحركة الرياضية في مصر إلي التغلب علي المعوقات التي تحول دون تنفيذ نظم الاستثمار وتفعيل دور شركات الخدمات الرياضية ووضع الحلول الجذرية لها .

٢. إنشاء هيكل تنظيمي ثابت لإدارة شركات الخدمات الرياضية بوزارة الشباب والرياضة لكي يقوم بعمله على أكمل وجه .

٣. ضرورة وجود إدارة متخصصة داخل الوزارة وكذلك وجود إدارة خاصة بمديريات الشباب والرياضة يكون من ضمن اختصاصها تسهيل مهام شركات الخدمات الرياضية .

٤. الاستعانة بخبراء متخصصين فى مجال الاستثمار لدراسة المشروعات التى تقدم من المستثمرين والتعرف على مدي جدولها والترخيص لها .

٥. وضع خرائط استثمارية توضح للمستثمرين المشروعات التى يمكن تنفيذها والترخيص لها .

٦. ضرورة اهتمام إدارة شركات الخدمات الرياضية بوزارة الشباب والرياضة بتطبيق أساليب الاستثمار ووضع الضوابط الخاصة بها .

٧. وضع خطة واضحة ومحددة يمكن إتباعها فى صقل وتأهيل العاملين بإدارة شركات الخدمات الرياضية يضمن إعداد الكوادر والقيادات المتخصصة فى مجال الاستثمار .

٨. تقديم بعض التسهيلات للمستثمرين لتحفيزهم للاستثمار داخل المجال الرياضي وإنشاء شركتهم ذو الخدمات الرياضية .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

١. أحمد مصطفي أحمد (٢٠٠٨) : محددات الاستثمار في الأندية الرياضية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان .

٢. حسن أحمد الشافعي (٢٠٠٦) : الاستثمار والتسويق فى التربية البدنية والرياضية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية .

٣. سعد أحمد شلبي (٢٠٠٥) : أسس إدارة التسويق الرياضي ، المكتبة العصرية ، المنصورة.

٤. شريف السيد يوسف محمد (٢٠٢٠) : تقويم لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية رقم ١١٢٤ لسنة ٢٠١٧م والمعدلة بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٨م في ضوء رؤية الدولة الاقتصادية ، بحث منشور ، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة ، المقالة ٥٦ ، المجلد ٨٨ ، يناير جزء ٣ ، ص ٤٤٩- ٤٧٣ ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان .

٥. كمال الدين عبدالرحمن درويش ، إسماعيل حامد عثمان (٢٠٠٣) : التنظيمات في المجال الرياضي ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان .

٦. كمال الدين عبد الرحمن درويش ، إسماعيل حامد عثمان (٢٠٠٤) : التشريعات والقوانين نظرة تكاملية (الدستور – القوانين المكملة للدستور – المنظمات غير الحكومية) ، مركز الكتاب للنشر، القاهرة .

٧. كمال الدين عبد الرحمن درويش ، محمد صبحي حسانين (٢٠٠٤) : موسوعة متجهات إدارة الرياضة في مطلع القرن الجديد ، دار الفكر العربي ، بالقاهرة .

٨. محمد إبراهيم مغاوري (٢٠٠٧) : السياسة التشريعية بين المحلية والعالمية في مجال الأندية الرياضية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية الرياضية بنين ، جامعة حلوان .

٩. وزارة الشباب والرياضة (٢٠١٨) : لائحة منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية ، القاهرة .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

10. Huda H. Al-Khaja (٢٠٠٣) : Investors Opinions about Sport Marketing In Bahrain , Assistant Professor degree research ,University of Bahrain.

11. Pritts, B.G. & Stolor, D.K., (٢٠٠٠) : Fundamentals of Sport Morgantown , refs ٨, pp.. ٢٣٥-٢٦٤

معوقات تطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية بجمهورية مصر العربية

يهدف البحث الحالي إلى القيام بدراسة تحليلية لمعوقات تطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية وانعكاساتها علي المنظومة الاستثمارية بجمهورية مصر العربية .

واستخدم الباحثون المنهج الوصفى (أسلوب الدراسات المسحية والتحليلية) ، يتمثل مجتمع البحث في أعضاء مكتب ترخيص شركات الخدمات الرياضية بوزارة الشباب والرياضة وكذلك العاملين بالإدارة المركزية للاستثمارات الرياضية بالوزارة وكذلك أعضاء مجالس إدارات شركات الخدمات الرياضية وبعض الخبراء فى التسويق والخصخصة في المجال الرياضي ، وتم اختيار العينة بشكل عشوائي حيث بلغ قوامها (١٣٨) فرداً .

ولجمع البيانات الخاصة بالبحث استخدم الباحثون المقتبلة الشخصية واستبيان المعوقات التي تواجه تطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية وانعكاساتها علي المنظومة الاستثمارية بجمهورية مصر العربية .

وكانت من أهم النتائج وجود العديد من المعوقات الإدارية والبشرية والمالية التي تواجه تطبيق لائحة قواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية وانعكاساتها علي المنظومة الاستثمارية بجمهورية مصر العربية ، وكانت من أهم التوصيات دعوة وزارة الشباب والرياضة والمسئولين عن الحركة الرياضية في مصر إلي التغلب علي المعوقات التي تحول دون تنفيذ نظم الاستثمار وتفعيل دور شركات الخدمات الرياضية ووضع الحلول الجذرية لها .

obstacles to the implementation of the regulations of licensing rules for sports services companies in the the Arab Republic of Egypt

The current research aims to carry out an analytical study of the obstacles to the application of the regulations for granting licenses to sports services companies and their repercussions on the investment system in the Arab Republic of Egypt.

The researchers used the descriptive approach (the method of survey studies), the research community is represented by the members of the Office of Licensing Sports Services Companies in the Ministry of Youth and Sports, as well as workers in the Central Administration for Sports Investments in the Ministry, as well as members of the boards of directors of sports services companies and some experts in marketing and privatization in the sports field. Randomly, it consisted of (138) individuals.

To collect the data for the research, the researchers used The personal interview , a questionnaire about the obstacles facing the application of the rules for granting licenses to sports services companies and their repercussions on the investment system in the Arab Republic of Egypt.

One of the most important results was the presence of many administrative, human and financial obstacles that face the application of the regulation of licensing rules for sports services companies and their repercussions on the investment system in the Arab Republic of Egypt. Implementing investment systems, activating the role of sports services companies, and developing radical solutions for them .